■ بدأ مجلس الشورى يوم أمس اجتماعاته برئاسة الأخ الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى مناقشاته لموضوع القروض والمساعدات الخارجية وذلك بحضور عدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

وبعد قراءة التقرير المقدم من اللجنة الاقتصادية بالمجلس تمت مناقشة التقرير وإثراؤه بالمداخلات والملاحظات والتوصيات القيمة، وسيواصل المجلس اليوم اجتماعه لاستكمال مناقشة لموضوع القروض والمساعدات وعقب اختتام جلسة يوم أمس التقت «الثورة» عددا من الإخوة أعضاء مجلس الشورى والمسئولين في الجهات المعنية الذين تحدثوا عن أهم الإجراءات العملية المطلوب اتخاذها لاستغلال القروض والمساعدات الاستغلال الأمثل من أجل بناء اليمن أرضا وإنسانا وها كم حصيلة اللقاءات:

متابعة/ رياض شمسان

على هامش مناقشات مجلس الشورى لموضوع القروض والمساعدات الخارجية عدد من أعضاء المجلس والمسئولين لـ« الثورة »:

لا بد من الاستغلال الأمثل للقروض والمساعدات وتسخيرها للمشاريع ذات الأولوية

□ عبدالعزيز الكميم

□ محمد الحرازي

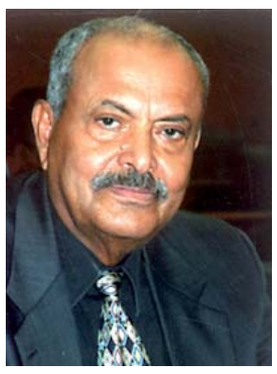

□ سيف العزيبي

□ جعفر باصالح

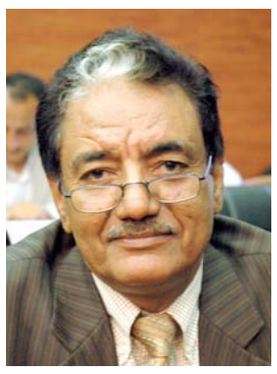

□ علوي المشهور

□ عبدالله المجاهد

● ضرورة اعتماد أسس ومعايير محددة وواضحة لتحديد أولويات المشاريع الإنمائية المطلوب إدراجها في البرامج الاستثمارية

● ينبغي تعزيز مهام ووظائف التخطيط والمتابعة وإيلاء دور كبير لجوانب المتابعة والتقييم على كافة المستويات

□ محمد السقاف

□ نعمان أحمد قاسم

□ رياض فارع

سرعة تخصيص تعهدات المانحين

● الأخ/ عبدالعزيز الكميم- عضو مجلس الشورى:

– لقد غطى تقرير اللجنة الاقتصادية ذلك حيث جاء في التوصيات على سرعة تخصيص تعهدات المانحين من قبل وزارة التخطيط لمانحي الجهات المستفيدة المنوط بها تنفيذ هذه التعهدات كما أوصى التقرير بأهمية التشريع بالتوسيع من قبل بعض الدول والمؤسسات التمويلية المناحة على المبالغ التي يتم الإتفاق عليها.

وفي تقديري بأهمية التقييم الدوري لتنفيذ المشروعات التي يتم تنفيذها بتمويلات خارجية سواء من دول أو مؤسسات تمويلية البنك الدولي صندوق النقد وللأسف فإن الأزمة من السياسية قد أدت إلى تراجع كبير في مشاريع التنمية وبالتالي فإن كل الخطط والبرامج تتطلب مراجعتها بعد انتهاء الأزمة.

الإجراءات العملية المطلوبة

● الأخ/ محمد عبدالله الحرازي- عضو مجلس الشورى:

– في اعتقادي أن أهم الإجراءات العملية المطلوب اتخاذها لاستغلال القروض والمساعدات الاستغلال الأمثل من أجل بناء اليمن أرضا وإنسانا هي كالتالي:

– ١تعزيز مهام ووظائف التخطيط والمتابعة وإيلاء دور أكبر لجوانب المتابعة والتقييم على كافة المستويات المركز والقطاع والمشروع.

– ٢تعزيز الجانب الإداري والإشرافي المتمثل بانتظام عقد اجتماعات لجان التسيير والتنسيق واتخاذ القرارات في الأوقات المناسبة.

– ٣تصحيح مسار بعض المشاريع بتحسين هياكلها الإدارية والتنظيمية لتسهيل وتسريع انجازها بكفاءة.

– ٤إعطاء الصلاحيات في المناقصات والتوريدات التي يمكن القيام بها في إطار الوحدات التنفيذية للمشاريع وعدم تأخير لجان البت بالجهات لعمليات الإرساء.

– ٥الاستمرار في تحسين الإجراءات وتبسيطها وبما يضمن تسريع عملية السحوبات في القروض والمساعدات.

– ٦إرساء نظام معلومات المشروعات الإنمائية وإيجاد نظام للمراقبة والتقييم وتقارير الأداء الدوري وتكثيف عمليات النزول الميداني المنتظم.

– ٧تفعيل دور وحدات المراقبة والتقييم ودور مجلس الوزراء والمجلس الاقتصادي المتعلق بمشاريع التنمية.

ضرورة الاهتمام بدعم الفقراء

● الأخ/ سيف محمد فضل العزيبي- عضو مجلس الشورى:

– نقترح إنشاء شركة للقروض قصيرة الأجل تتولى إقامة أكشاك سياحية لكل محافظة ألف كشك وتعطى هذه الأكشاك لمن يحصلون على إعانة من صندوق الضمان الاجتماعي وبكفالة الشئون الاجتماعية ويستحسن بدون فوائد أو بفوائد رمزية لا ترهق المواطن المحتاج الفقير وأما ساحة الكشك فهي ٢/٢ متر والبداية ستكون عشرين ألف كشك تتوزع كلما دعت الحاجة لذلك وحيث ينجح المشروع وبهذا يكون بداية العمل بعشرين ألف أسرة ولهذا معمول به في كثير من البلدان العربية والأجنبية وتحديداً بيع المشروبات والوجبات الخفيفة والفواكه ولعب الأطفال وغيرها، مكان الأكشاك على السواحل ومفارق الطرق والقرب من الدوائر الحكومية والمدارس.

الاستغلال الأمثل للقروض والمساعدات

● الأخ/ الدكتور جعفر سعيد باصالح - عضو مجلس الشورى:

– بادئ ذي بدء أود أولاً التأكيد هنا على أن بلادنا تزخر بالعديد من الخيرات المعمية المتمثلة بالثروات الزراعية والسمكية والنفطية والغازية والمعدنية وغيرها.. ناهيك عن تلك الموارد المالية (الضريبية والجمركية) الكبيرة التي لو تم تحصيلها بطرق قانونية نموذجية وتسخيرها لبناء وتنمية الأرض والإنسان اليمني فلا شك بأن هذه الثروات والموارد المالية كافية لتحقيق أهدافنا وطموحاتنا في الحياة.. ولن نحتاج إلى أي قروض أو مساعدات.

أما بالنسبة لأهم الإجراءات العملية المطلوب اتخاذها لاستغلال القروض والمساعدات الخارجية الاستغلال الأمثل لبناء اليمن أرضاً وإنساناً فهي كالتالي:

١- التركيز على سرعة تخصيص التعهدات لمشاريع البرنامج الاستثماري واستكمال إجراءاتها.

٢- التسريع في إجراءات التوقيع من قبل بعض الدول والمؤسسات التمويلية المانحة على اتفاقات التمويل المبالغ التي تم الإتفاق عليها ومتابعة الإجراءات الدستورية والقانونية لإقرارها والتصديق عليها.

٣- دعم إنشاء وتشغيل وحدات تنفيذ المشاريع الجديدة وتعزيز قدرات الوحدات الحالية في الأجهزة الحكومية لتمكينها من القيام بالمهام المطلوبة.

٤- استكمال مراجعة أداء وتأهيل المقاولين المحليين وإنشاء قواعد بيانات لكل المؤشرات المتعلقة بمواصفات الإنشاءات والمقاولين بمساعدة ودعم المانحين لدور الحكومة في هذا المجال.

٥- مراجعة وتحسين إجراءات السحوبات المتبعة لدى بعض الجهات المانحة للمشاريع الجارية التنفيذ وكذا الجديدة.

٦- مراجعة اتجاهات بعض المانحين بهدف اتساقها مع أولويات مشاريع البرنامج الاستثماري ذات الفجوة التمويلية.

٧- دعوة بعض الجهات المانحة لإنشاء مكاتب تمثيل لها في اليمن لغرض التسهيل والتسريع في عمليات التشاور والتفاوض حول الجوانب التمويلية والفنية للمشاريع المتفق عليها ومتابعة تنفيذها ودعم إنشاء وحدات متابعة تنفيذ المشاريع الممولة منها في إطار وزارة التخطيط والتعاون الدولي على غرار ما هو قائم في صندوق التنمية الاجتماعي ومشروع الأشغال العامة.

٨- اعتماد أسس ومعايير محددة وواضحة لتحديد أولويات المشاريع الإنمائية المطلوب إدراجها في البرامج الاستثمارية السنوية وبما يتوافق مع متطلبات التكامل بين البيانات الاقتصادية الكلية والنمو القطاعي.

اختيار الإدارة الكفؤة النزيهة

● الأخ/ علوي المشهور - عضو مجلس الشورى:

– أولاً: من أهم الإجراءات الأولية لنجاح أي مشروع يمول من قروض أو من المال العام للدولة هو الاختيار الجيد للإدارة المستقيمة وتتوفر فيها الكفاءة، والقدرة القيادية، والحرص على تأدية المسؤولية اللمقاة عليه، والمحاسبة له عن أي خلل أو تعطيل لأعمال أو الاهمال في عمله اليومي، والاستعداد الكامل لديه للتفرغ للمهمة الموكلة إليه، وعدم تشتيته في مهام أخرى لا مجال لها بالعمل المكلف به.

ثانياً: من المعروف أن القروض لا تسمح إلا بعد دراسة جدوى اقتصادية واجتماعية وبيئية، إذا كانت من المشاريع المنتجة الصناعية أو الزراعية أو السمكية، وذات الأثر التنموي للوطن، سوى للتنمية الاقتصادية أو التنمية البشرية، فلا بد من أن تترابط جهود أصحاب القرار في تحقيق هذه المشروعات لإنجاحها ابتداءً من التخطيط والتنفيذ والرقابة على التنفيذ الجيد من الجهات المختصة والوزارات المعنية بهذه القروض.

ثالثا: التوعية الاقتصادية والعملية لأصحاب المشروع بأهدافه الرئيسية واختيار الكادر الجيد للتنفيذ والمتابعة المستمرة في التنفيذ والتقييم المستمر في حقل العمل والإشراف المباشر من إدارة القروض والتأكد أن هذه المشاريع حققت كافة أهدافها الاجتماعية والاقتصادية وتحولت من دراسات إلى واقع ملموس يحقق أرقاماً إنتاجية ومبيعات وأرباحاً وجدوى اقتصادية وإنسانية واجتماعية.. هذا باختصار إذا حققت.. سيكون العائد لهذه القروض مفيداً لليمن السعيد.

رؤية واضحة

● الأخ/ الدكتور عبدالله محمد المجاهد - عضو مجلس الشورى:

– من الأهمية بمكان أن تقوم الجهات المعنية خاصة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والجهات المستفيدة من القروض والمساعدات.. من وضع البرامج الكفيلة باستغلال القروض والمساعدات وفق ما خصصت له وعلى ضوء البرنامج الزمني لكل قرض ومساعدة.

والأكثر من ذلك إزالة جميع العقبات والمعوقات التي تقف أمام الاستغلال الأمثل، ومنها ضرورة أن تلزم الحكومة والجهات المستفيدة بكل ما عليها من التزامات خاصة في تنفيذ العديد من المشاريع التي تعتمد في تنفيذها على القروض والمساعدات ومساهمة الحكومة، أو يتضح أن مساهمة الحكومة محددة لغاية وتعثر اعتمادها تساهم في إحباط المشروع ومكوناته، إضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر رؤية واضحة لاستغلال القروض والمساعدات، مع ضرورة وجود إدارة معنية بالمتابعة.. وأن يكون لجهاز الرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد دور في متابعة تنفيذ المشاريع التي تعتمد على تمويلات مصدرها القروض والمساعدات.

المراجعة والتقييم للمشاريع

● الأخ/ محمد السقاف - مدير عام الدين العام الخارجي وزارة المالية:

– ضرورة تفعيل طلب تأمين الالتزام بالسلامة المهنية للشركات الاستثمارية المعدة للدراسات والتصاميم والمواصفات للأعمال الممولة بقروض ومساعدات خارجية.

– إشراك المجتمع المستفيد من المشاريع في عملية الرقابة على تنفيذ المشاريع.

– ضرورة المراجعة والتقييم للمشاريع بعد استكمال تنفيذها، ومدى تحقيقها للأهداف المحددة لها.

– حسن اختيار الأشخاص ذوي الكفاءة لإدارة المشاريع والابتعاد عن التفعيل لأشخاص محددين مسبقاً.

– التطبيق الصارم للقوانين ذات العلاقة.

دراسة الجدوى الاقتصادية

● الأخ/ نعمان أحمد قاسم- مدير عام القروض والمساعدات الخارجية بالبنك المركزي اليمني :

– وضع خطة إطار مؤسسي للقروض والمساعدات الخارجية ووضع التشريعات واللوائح اللازمة لتنظيمها وتنسيقها وطرق الاستفادة القصوى منها ورفع مستواها مستقبلاً.

– ضرورة وجود رؤية واضحة تحدد سياسات واتجاهات وأولويات برامج التعاون بما يلبي ويتوافق مع خطط التنمية الشاملة واستراتيجية التخفيف من الفقر، والعمل على توسيع آفاق التعاون المستقبلي ليشمل كافة الدول والمنظمات والصناديق المقرضة والمانحة وعدم اختصاره في عدد محدد كما هو جار حالياً.

– الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المطلوب تنفيذها والممولة من القروض والمساعدات الخارجية.

– إنشاء لجنة عليا دائمة برئاسة مجلس الوزراء وعضوية وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير المالية والبنك المركزي اليمني والجهات المستفيدة، وتحديد مهامها، وتكون مختصة بتوجيه السياسات المتعلقة بالقروض والمساعدات والاستفادة من توجيهها وفقاً لخطط التنمية واستراتيجية التخفيف من الفقر وتخصيصها للمشاريع التنموية والمتابعة والتقييم.

تنفيذ أجندة الإصلاحات

● الأخ/ المهندس محمد المسوري- مدير وحدة المشاريع الممولة من دول الخليج والصندوق العربي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي :

– قدمت الحكومة عدة مقترحات في إطار الاجتماعات مع شركاء التنمية »الدول المانحة«، التي أعقبت مؤتمر لندن للمانحين عام٢٠٠٦ م لزيادة القدرة الاستيعابية للتمويلات الخارجية، وعموماً فإن المضي قدماً في تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات في نسختها الأخيرة التي تغطي الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١١(م)، سيكون كفيلاً بتحقيق تقدم ملموس في هذا الجانب، ومع التقدم الذي تحقق خلال الفترة الماضية لتعزيز القدرة الاستيعابية، ومن ذلك :

– إنشاء وحدات تنفيذ للمشاريع الممولة خارجياً من كوادر كفؤة ومؤهلة تنافسياً في إطار الجهات الحكومية ذات العلاقة.

– تعزيز التنسيق مع الجهات الممولة من خلال عقد لقاءات دورية مع شركاء التنمية لمناقشة ومتابعة مستوى التقدم في الاستفادة من التمويلات.

– تعزيز المتابعة في إطار الحكومة من خلال عقد اجتماعات دورية مع الجهات المعنية من جانب ومع مجلس الوزراء من جانب آخر، وعقد اجتماعات خاصة بمتابعة مستوى التقدم في هذا الجانب.

– إعداد تقارير دورية وسنوية حول مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً... إلخ.

وحول الإجراءات العملية اللازمة للاستغلال الأمثل نرى من أهمها :

– اعتماد الأولويات المحددة في خطط وبرامج التنمية، وعدم تجاوزها.

– تعزيز الموارد البشرية المؤهلة والكفؤة لإدارة تنفيذ مشاريع التنمية.

– تنفيذ المشاريع في الجهات المعنية ورفدها بالإمكانات اللازمة لأداء المهام المناطة بها.

– تعزيز المتابعة والتقييم للأداء وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

– رفع درجة الاستعداد للتنفيذ من خلال توفير الدراسات والتصاميم الفنية للمشاريع، وتوفير المواقع المخصصة للمشاريع، وتعزيز قطاع المقاولات والخدمات الاستشارية.

– وجود آلية تنسيق فاعلة بين المركز والسلطات المحلية تضمن التفاعل الإيجابي من قبل السلطات المحلية للمضي قدماً في تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ بعض المشاريع.

– تعزيز التنسيق مع شركاء التنمية »مجتمع المانحين« للمتابعة والخروج بحلول سريعة للصعوبات التي تعترض الاستفادة من التمويلات، خصوصاً من المانحين، مثل الاستجابة للأولويات التنموية المحددة من قبل الحكومة عند التخصيص وفقاً لإعلان باريس الخاص بتحسين فاعلية المساعدات التنموية وضمان التدفقات المالية في المواعيد المحددة.

إنشاء لجنة عليا

● الأخ/ رياض فارع رجب- رئيس وحدة إدارة الدّين والتحليل المالي، البنك المركزي اليمني :

– ١وجود دراسة الجدوى لأي مشروع يمول من قروض أو منح خارجية.

– ٢وجود لجنة مشكّلة من التخطيط والبنك والمالية لدراسة شروط القروض الجديدة ومخاطرها ومدى تأثيرها على حقيبة الدّين الخارجي.

– ٣و جود وحدات تنفيذية للمشاريع مدربة وذات كفاءة عالية لإعداد طلبات السحب التي تتوافق مع متطلبات المقرض كي لا تتأخر عملية السحب.

– ٤البت السريع في الإجراءات الدستورية لسرعة البدء في عملية السحب بحيث يتم تجنيب البلد سداد عمولة الالتزام على المبالغ غير المسحوبة.

– ٥إعداد خطة زمنية لسحب كل قرض، وتلتزم بها المشاريع.

– ٦إضافة جميع القروض والمنح المتعاقد عليها إلى حساب خاص لليمن في أحد البنوك الأجنبية، يستثمر يومياً ويتم السحب من هذا الحساب بناءً على خطة السحب من القروض.

تصوير/عبدالسلام محمد سيف